الرقم التسلسلي:.....

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

المركز الجامعي صالحي أحمد –النعامة-

University center SALHI Ahmed –Naama-

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Institute Of Economic Sciences, Management and Commerce Sciences

Memory
Presented to obtain the diploma of
Master

مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي و مالي

من طرف :

بلعابد اسماعيل **بوشارب مصطفى**

النمذجة القياسية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مناقشة بتاريخ 26-06-2024 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	قاسمي سعاد	أستاذ دكتور	المركز الجامعي صالحي أحمد –النعامة-	رئيسا
02	.لعمري خديجة	أ.مساعد.ب.	المركز الجامعي صالحي أحمد –النعامة-	مشرفا
03	حلوز وفاء	أ.محاضر-ب	المركز الجامعي صالحي أحمد –النعامة-	ممتحنا

2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى كل من له فضل علي في هذه الحياة
إلى أمي وأبي
إلى زوجتي وأولادي
إلى إخوتي
إلى أهلي وأحبائي
إلى أساتذتي
إلى زملائي وزميلاتي
إلى كل من علمني حرفا
إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين
راجيا من المولى
عز وجل أن يجد هذا العمل
القبول والنجاح

إسماعيل.....

إهداء

يا رب يا عالما بذات الصدور يا رحيما بذات القلوب أرحم ضعفنا واجبر كسرنا.

أهدي هذا العمل لوالديَ

إلى زوجتي وأولادي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل عائلتي

إلى من أتمنى له مستقبلا مشرفا مليء بالنجاح

مصطفى.....

شكر وعرفان

قوال تعالى: وَمَن يشَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ [سورة لقمان,12]

الحمد لله حمدا كثيرا

طيبا مباركا على ما أكرمني به

لإتمام هذا البحث

الحمد لله الذي انعم

علينا بنعمة العلم لما كان فيه نور للبشرية جمعاء

والذي أوصانا به نبينا محمد وعمل على نشره ليخرج الأمة الإسلامية

من الجهل إلى النور

نشكر رب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى

وأنعم علينا بالعافية ووفقنا

لإتمام هذا البحث

ونتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى التي أتقنت عملها بإيمان وعلمتنا العمل بإتقان وكانت الجودة لها عنوان

إلى المشرفة الدكتورة لعمري خديجة

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من مدلي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر

الغيب ، بورك فيهم جميعا

و جزاهم الله عني الجزاء الأوفى

" النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر"

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة وتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2022، وهذا ببناء نموذج اقتصادي قياسي، بالاعتماد على بيانات سنوية وباستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي، و تم إثبات وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي، كما أن معدل التصحيح ذو معنوية إحصائية عند 5% بينما سرعة التكييف في الوصول إلى المدى الطويل بلغت حدود 41 %.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

”Econometric modelling of the impact of public spending on economic growth in Algeria“

Abstract

This memory aims to study and analyze the impact of public spending on economic growth in Algeria during the period 1995-2022, by building an econometric model, based on annual data, using the cointegration methodology and the vector error correction model.

The study concluded that there is a long-term balanced relationship between government spending and the economic growth rate. It was proven that there is a direct relationship between public spending and the economic growth rate. The correction rate is statistically significant at 5%, while the speed of adjustment in reaching the long term reached 41%

.**Keywords:** public spending, economic growth, cointegration, vector error correction mode

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء.....II
شكر.....IV
ملخص.....V
فهرس المحتويات.....VI
قائمة الاشكال.....IX
قائمة الجداول.....X
مقدمة عامة.....1
الفصل الأول : الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.....6
1.1 تمهيد.....7
2.1 الإطار النظري للإنفاق العام.....8
1.2.1 مفاهيم أساسية للإنفاق العام.....8
1.1.2.1 ماهية النفقات العامة.....8
1.2.1.1 تعريف النفقات العامة.....8
خصائص الإنفاق العام.....9
3.1.2.1 ضوابط الإنفاق العام.....10
1.2.2.1 محددات النفقات العامة.....11
3.2.2.1 تطور النفقات العامة.....12
3.2.1 السياسة المالية.....13
1.3.2.1 تعريف السياسة المالية.....13
2.3.2.1 تطور السياسة.....14
3.3.2.1 أدوات السياسة المالية.....14
3.1 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته.....14
1.3.1 مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته.....15
1.1.3.1 مفهوم النمو الاقتصادي.....16
2.1.3.1 خصائص النمو الاقتصادي.....17
2.3.1 محددات ونظريات النمو الاقتصادي.....19
3.3.1 تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.....20
1.3.3.1 هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.....20
2.3.3.1 علاقة السياسة المالية بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي.....22
3.3.3.1 نموذج LM_IS في المدى القصير والمدى الطويل.....23

خلاصة الفصل.....27
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 1995-2022.....28
2 مقدمة الفصل.....29
1.2 الدراسات التجريبية السابقة.....30
3 نتائج الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 1995-2022.....32
1.3 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.....32
2.3 دراسة استقراري السلاسل الزمنية.....32
1.2.3 الكشف عن استقراري السلاسل الزمنية.....32
2.2.3 التخلص من حالة عدم الاستقرار.....34
3.3 اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جسليس Johansen-Juseliu.....35
4.3 اختبار التوزيع الطبيعي لـ J.B لتأكيد النموذج.....37
خاتمة الفصل.....39
4 خاتمة عامة.....40
5 المصادر والمراجع.....44
6 الملاحق.....48

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	التوازن من خلال نموذج LM_IS	24
1-2	أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج LM_IS	24
1-3	التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل	25
3-1	تغيرات قيم السلاسل الزمنية اللوغارتمية	33
3-2	اتجاه السلاسل الزمنية عند الفرق الأول I(1)	34
3-3	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	38

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز أو الاختصار	التعريف
IS	سوق السلع والخدمات
L M	Lagrange Multiplier (سوق النقود)
R	سعر الفائدة
Y	الدخل الناتج
P	مستوى الأسعار
VAR	Vector Autoregressiue
PP	Phillips Perron
λ_{Trace}	اختبار الأثر
$\lambda_{\max}$	اختبار القيمة الذاتية العظمى
VECM	Vector Error Correction Model
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
J.B	Jarque bera

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
02/01	اختبار PP للسلاسل الزمنية اللوغارتمية	**33**
02/02	اختبار PP للسلاسل الزمنية الجديدة	**35**
02/03	اختبار الأثر λ_{Trace}	**36**
02/04	اختبار القيمة الذاتية العظمى $\lambda_{\max}$	**36**
02/05	نتائج الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل	**37**

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
02/01	الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة الخام	46
02/02	الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة بالصيغة اللوغارتمية	46
02/03	اختبار الأثر و القيمة الذاتية العظمى	47
02/04	العلاقة التوازنية طويلة و قصيرة الأجل	49

مقدمة عامة

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي من خلالها يمكن التأثير على مستويات الطلب، التشغيل، والدخل القومي ومن ثم على النمو الاقتصادي. إذ يعتبر الإنفاق عالما بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بالتغيرات في أسعار النفط والطلب العالمي عليه.إن الجزائر كغيرها من دول العالم وفي بداية الاستقلال تبنت نهجا اقتصاديا واشتراكيا حيث قامت بسياسة تنموية جد مهمة معتمدة على قطاع النفط كمصدر أساسي تمويلي من خلال اعتمادها على المخططات التنموية منذ الاستقلال.

حققت الجزائر نقلة نوعية خاصة في معدلات النمو الاقتصادي بحيث تمثل زيادة النمو الاقتصادي هدفا لأي سياسة اقتصادية تضعها الدولة للتطوير من اقتصادها وهذا يعد المؤشر الأقرب لقياس الأداء الاقتصادي لتلك الدولة. تعد الجزائر من بين الدول التي اتبعت نهج التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال إتباع أسلوب التحليل الكينزي الذي يقر بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بالاعتماد على سياسة الإنفاق العام وهذا لاستهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فان ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين المستوى المعيشي وتوفير فرصة عمالة الحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج ، حيث تسعى دائما الجزائر للارتكاز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأساسي لعجلة الاقتصاد لكونه القطاع المحفز للنمو في الجزائر. ومن هذا المنطلق ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة شرعت الجزائر في سياسة النفاق العام التوسعية.فقد اتبعتها انطلاقا من سنة 2001 والتي تجسدت كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014 بالإضافة غلى توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019 وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030.

الإشكالية:

تتمثل إشكالية البحث في تحديد أثر اثر سياسة النفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ومحاولة منا لمعرفة هذا الأثر في الجزائر، تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث و عليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2022 ؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التـــالية:

1. كيف تطور مفهوم الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي؟
2. ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟
3. كيف ساهمت النظريات الاقتصادية في تحديد العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي؟

فرضية الدراسة:

تعتمد الإشكالية الرئيسية إلى فرضية رئيسية والمتمثلة أساسًا في:

- للإنفاق العام اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر فترة الدراسة: 1995-2022.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2022.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وكذا إبراز النقاط المهمة في مجال تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي؛
- التعريف على أهم المفاهيم الأساسية لسياسة الإنفاق العام؛
- تأثير سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية.

الحدود الزمنية والمكانية:

- الحدود الزمنية: تتمثل الدراسة الفترة الممتدة من 1995-2022.
- الحدود المكانية: تتمثل في الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث يظهر الجانب النظري في البحث باستخدام المنهج الوصفي الذي تم من خلاله التعرف على مفاهيم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، ثم استخدمنا المنهج التحليلي الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج وكذلك بغية التعرف على أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا كمراجع على كتب ومقالات ومذكرات في فرع الاقتصاد الكلي والعام ونظريات الاقتصاد والتحليل الاقتصادي.

صعوبة الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا خصت الجانب التطبيقي وهي صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات ذات صلة بالبحث. هناك نوع من غياب المعلومات والإحصاءات من ناحية تقييم أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

هيكل الدراسة:

منهجيا، و من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصلين رئيسيين:

الفصل الأول: تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري، وكان تحت عنوان الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية. وقد قسم إلى مبحثين المبحث الأول الإطار النظري للإنفاق العام. والمبحث الثاني مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته.

الفصل الثاني: شمل الدراسة القياسية لا ختبار العلاقة الإحصائية بين متغيرات الدراسة باستعمال التكامل المشترك، وقسم إلى مبحثين الأول الدراسات التجريبية السابقة أما المبحث الثاني اختبارا لعلاقة الإحصائية بين متغيرات الدراسة باستعمال التكامل المشترك.

الفصل الأول: الإطار النظري

الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

تمهيد

يعتبر الإنفاق العام ذو أهمية بالغة، خاصة مع توسع دور الدولة و تدخلها في حلقة النشاط الاقتصادي، بحيث تعتبر أداة رئيسية لوصول الدولة إلى أهدافها المسطرة.

تاريخياً، لم يعطي مؤلفي كتب المالية القدامى أهمية بالغة بدراسة النفقات العامة، رغم أهميتها في الفكر المالي ولا بطبيعة هذه النفقات، لأن الإنفاق كان ضيقا ومحدودا أو مقتصرا على الخدمات الضيقة من فضاء و أمن...إلخ، غير أنه مع تطور الفكر الاقتصادي، اهتمت المالية الحديثة بما يعرف بالنفقات العمومية، باعتبارها تهتم بمحتويات الموازنة العامة قبل أن تهتم بمبالغها.

يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها أي دولة، بحيث يعد حصيلة عملية معقدة ومتشابكة و خلاصة للجهود المبذولة من طرف جميع الأطراف الفاعلين في المجتمع، لذلك ارتكزت الأدبيات الاقتصادية النظرية و التطبيقية على دراسات و تحليل كل جوانب النمو الاقتصادي من عوامل و محددات و نماذج.....

ونظراً لأهمية النفقات العمومية والنمو الاقتصادي تم تخصيص هذا الفصل من المذكرة للإلمام بجميع جوانب الإطار النظري المتعلق بالإنفاق العام و النمو الاقتصادي.

2.1 الإطار النظري للإنفاق العام

1.2.1 1 مفاهيم أساسية للإنفاق العام

الإنفاق العام هو أداة هامة في سياسة المالية العامة، وتستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

1.1.2.1 ماهية النفقات العامة

تعدّ النفقات العامة أحد أهمّ أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فهي تُمثّل الأموال التي تُنفقها الدولة أو أي شخص عام آخر لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الصالح العام.

1.2.1.1 تعريف النفقات العامة

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالإنفاق العام، نذكر أهمها لبيان حقيقته، لذلك يتم تعريف النفقات العامة على النحو التالي:

- مبلغ يمكن أن يخضع للتقييم النقدي، ويأمر بإنفاقه من قبل أحد موظفي القانون العام لتلبية الاحتياجات العامة (حامد عبد المجيد دراز، 2000، ص 37).
- مبلغ من المال يدفع من الخزينة العامة لسد الحاجات العامة يحدد بعوامل على أساس كل..." طبيعته (المبلغ النقدي)، وخصائص منفذه (الوكالة العامة)، وأهدافه (إشباع الحاجات العامة) (يونس البطريق، 1984 ، ص17).
- مبلغ يدفعه أحد أفراد المجتمع لتحقيق منفعة عامة)السعيد عبد المولى، 1975 ، ص57).
- مبلغ النقد المسحوب من الالتزامات المالية للدولة أو منظمتها لسد الاحتياجات العامة (عبد الكريم بركات- حامد عبد المجيد دراز، 1971 ، ص215).
- استخدام مبلغ من المال من قبل جهة عامة لتحقيق المنفعة العامة (صالح الرويلي، 1978 ، ص2)
- المبلغ النقدي المسحوب من الالتزامات المالية لشخص اعتباري عام لتلبية الاحتياجات العامة (حسين مصطفى1978، ص1).

وبناء على التعريف السابق يمكن تحديد شرطين يجب أن تتوفر في الإنفاق العام على العموم هما:

- يمكن دفع الرسوم من قبل الهيئات العامة أو الأفراد؛
- يحقق الرسم منفعة عامة.

ومن أجل تحديد مفهوم المصلحة العامة لا بد من ضبط مفهوم الحاجة العامة، والتي يمكن تعريفها بأنها: "الحاجة الجماعية"، وبعبارة أخرى، فإن إشباع هذه الحاجة سيجلب فوائد جماعية، ويمكن للأنشطة العامة أيضًا أن تلبي هذه الحاجة (رفعت المحجوب، 1990، ص 07).

و يمكن تقسيم الطلب العام إلى النقاط التالية:

- يتم تحديد الطلب العام مقابل الإنفاق العام؛
- حاجة عامة تشمل المجتمع ككل وإشباعها يؤدي إلى تحقيق المصالح الجماعية لأن هذا الإشباع موجود دولة متعاقدة؛
- يتم تحديد الاحتياجات العامة بناء على السياسات الوطني.

2.1.2.1 خصائص الإنفاق العام

الإنفاق العام يشير إلى النفقات التي يقوم بها الحكومات على مختلف الأنشطة والبرامج لتحقيق أهدافها. وله خصائصه التي تميزه عن أنواع أخرى من الإنفاق.

إليك بعض الخصائص الرئيسية للإنفاق العام: (عادل حشيش - مصطفى رشدي، 1998، ص1).

- غايات الخدمة العامة: يتم توجيه الإنفاق العام نحو تلبية احتياجات المجتمع وتحسين جودة حياة المواطنين. يتضمن ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية؛
- تمويل من الضرائب والاقتراض: يتم تمويل الإنفاق العام عادة من موارد الحكومة، والتي تشمل الإيرادات من الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى الاقتراض من السوق المالية أو البنوك المركزية؛
- تأثير على الاقتصاد: يلعب الإنفاق العام دوراً هاماً في تحفيز الاقتصاد، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب الاقتصادي وتحفيز النشاط الاقتصادي؛
- توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية: يمكن استخدام الإنفاق العام كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتوزيع الثروة، من خلال تقديم الخدمات والفرص للفئات الأقل حظاً؛
- التخطيط والمراقبة: يتم تخطيط ومراقبة الإنفاق العام بعناية لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية، وتحقيق الأهداف المحددة للحكومة؛
- تأثير على الدين العام: يمكن أن يسهم الإنفاق العام في زيادة الدين العام إذا كانت الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها. هذا يمكن أن يؤثر على الاستدانة العامة وتكاليف الفائدة؛
- استجابة للاضطرابات الاقتصادية: يمكن استخدام الإنفاق العام كوسيلة للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة، حيث يمكن زيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصاد في فترات الركود.

3.1.2.1 ضوابط الإنفاق العام

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط، وحتى يحقق هذا الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة، يجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية، وأن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة من ناحية أخرى ، و من أهم ضوابط الإنفاق العام نذكر مايلي:

أ- ضابط المنفعة العامة(تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة للمجتمع): إن تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة يعني بالدرجة الأولى ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي، كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق والمشروعات العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء احتياجات المرافق والمشروعات وأوجه الإنفاق الأخرى. يستوجب تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من وجوه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة الوجوه الأخرى .

ولا شك أن معرفة مبلغ الإنفاق العام الذي ينفق على وجه معين له فائدته، حتى لو استحال قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منه، وتتمثل هذه الفائدة في إفساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العامة بين وجوه الإنفاق المختلفة .(محمد عباس محرزي،2003، ص 58-59)،

ب- ضابط الاقتصاد في الإنفاق(ضغط النفقات العامة): يعتبر الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لأعمال ضابط المنفعة السابق ذكره، فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة على النفقة لا يمكن تصورها إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة، وعليه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، والاقتصاد في الإنفاق لا يقصد به الحد من الإنفاق والتقليل منه إذا كانت هناك أسباب ضرورية تبرره، ولكن يقصد به حسن التدبير ومحاربة الإسراف والتبذير والعمل على تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة، وفي الواقع أن التبذير أو الإسراف وهو ما يطلق عليه "التسيب المالي" يؤدي إلى ضياع مبالغ مالية في وجوه غير مجدية كان من الممكن توجيهها إلى غيرها من الوجوه المفيدة، أو تركها في يد الأفراد لاستغلالها في مجالات أكثر فائدة. ومن جهة أخرى فإن التبذير يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب في نظر المكلفين بدفعها، ومظاهر التبذير الحكومي متعددة ويمكن أن تحدث في شتى مجالات الإنفاق العام. (حمدي أحمد العناني، 1992، ص1).

ج- تقنين النشاط المالي والإنفاق العام في الدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة:) ففي ما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف

النفقات العامة أو إجرائها فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق العام وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلا النفع العام الذي تستهدفه، وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الموازنة العامة والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى. (وليد عبد الحميد عايب، 2010،ص 102).

أما الرقابة على الإنفاق العام فهي تأخذ أشكالا ثلاثة : (احمد جامع،1975، ص52)

- **رقابة إدارية:** وهي رقابة تقوم بها عادة وزارة المالية عن طريق موظفيها العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة ومهمتهم الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان له اعتماد مخصص في الموازنة العامة وفي حدود الاعتماد ، وهذه رقابة سابقة على الإنفاق ؛

- **رقابة محاسبية مستقلة:** ومهمتها التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الموازنة العامة والقواعد المالية النافذة، وهذا النوع من الرقابة قد تكون سابقة للصرف أو لاحقة عليه؛

- **رقابة برلمانية:** وتتولاها السلطة التشريعية بمالها من حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير أو من الوزارة كلها، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الموازنة العامة، وعند اعتماد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة (الميزانية الختامية) أمام البرلمان(مجلس الشعب).

1.2.2.1 محددات النفقات العامة

تعكس محددات النفقات العامة السياسات المالية والاقتصادية للحكومة أو الجهة المسؤولة عن إعداد الميزانية العامة. هذه المحددات تحدد كيفية توزيع واستخدام الموارد المالية بين الفئات المختلفة من النفقات العامة. وتشمل العوامل التالية:

أ - العوامل الاقتصادية: و تشمل مايلي: (بن موسى ام كلتوم، 2010/2009 ، ص 55).

- حجم الناتج المحلي الإجمالي: فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي، زادت قدرة الدولة على الإنفاق العام؛
- معدل النمو الاقتصادي: كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي، زادت إيرادات الدولة، مما يسمح لها بزيادة الإنفاق العام؛
- معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى زيادة تكلفة السلع والخدمات، مما يضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق العام للحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين؛
- هيكل الاقتصاد: يؤثر هيكل الاقتصاد على احتياجات الدولة من الإنفاق العام.

ب -العوامل الاجتماعية: و تشمل ما يلي: (محمد عباس محرزي، 2003،ص 82).

- عدد السكان: كلما زاد عدد السكان، زادت احتياجات الدولة من الإنفاق العام على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة؛
- التركيبة السكانية: تؤثر التركيبة السكانية على احتياجات الدولة من الإنفاق العام، على سبيل المثال، تحتاج الدولة إلى إنفاق المزيد على التعليم والصحة إذا كان عدد الشباب مرتفعًا؛
- مستوى المعيشة: كلما ارتفع مستوى معيشة المواطنين، زادت توقعاتهم من الخدمات التي تقدمها الدولة، مما يضطرها إلى زيادة الإنفاق العام.

ت- العوامل السياسية: و تشمل مايلي: (محمد الصغير بعلي،يسري أبو العلاء،2003 ،ص25)

- أهداف الدولة: تحدد أهداف الدولة نوعية وكمية الإنفاق العام. على سبيل المثال، قد تركز الدولة على الإنفاق على الدفاع إذا كانت تواجه تهديدات أمنية؛
- نظام الحكم: يؤثر نظام الحكم على طريقة إدارة الإنفاق العام. على سبيل المثال، قد يكون الإنفاق العام أكثر مركزية في الدول ذات الأنظمة الشمولية؛
- الضغوط السياسية: قد تضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق العام استجابةً للضغوط السياسية من مجموعات معينة.

ث. العوامل الخارجية: و تشمل على: (طارق الحاج، 1999، ص125).

- الأزمات الاقتصادية العالمية: قد تؤدي الأزمات الاقتصادية العالمية إلى انخفاض إيرادات الدولة، مما يضطرها إلى تقليص الإنفاق العام؛
- الحروب والصراعات: تؤدي الحروب والصراعات إلى زيادة الإنفاق العام على الدفاع والأمن؛
- المساعدات الدولية: قد تتلقى الدولة مساعدات دولية لتمويل بعض مشاريعها، مما يسمح لها بزيادة الإنفاق العام.

د. كفاءة الإدارة العامة: و تشمل مايلي: (مريم شواف ،2014-2015 ،ص9)

- قدرة الدولة على تخطيط وتن فيذ مشاريعها بكفاءة: كلما كانت الدولة أكثر كفاءة في إدارة مشاريعها، زادت قدرتها على تحقيق أهدافها من الإنفاق العام؛
- مستوى الفساد: يؤدي الفساد إلى إهدار المال العام، مما يقلل من فعالية الإنفاق العام.

3.2.2.1 تطور النفقات العامة

إن تطور النفقات العامة يمكن أن يكون ناتجًا عن عدة عوامل، وهذ هالزيادة يمكن أن تكون ناتجة عن توسع الحكومة في تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهدافها المختلفة ، بحيث يمكن تعريف تزايد النفقات العامة على أنها ظاهرة اقتصادية تتمثل في زيادة حجم الإنفاق العام بشكل مستمر على مدى فترة زمنية معينة (رفيق نزاري: ،دون سنة ص 7)، بحيث يرجع هذا التزايد إلى عدة أسباب، نذكر من بينها:

- تزايد النفقات العامة يعود في الأساس إلى زيادة الطلب على الخدمات الحكومية، حيث يتطلب نمو السكان وتطور المجتمع توفير مزيد من الخدمات الأساسية والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الأسباب الاقتصادية الزيادة في التكاليف الناتجة عن العمالة والرواتب، فضلاً عن تكاليف الصيانة والتحسين للبنية التحتية المتقادمة؛(Stanley Fischer, 2002 , p68)
- من الجانب الاجتماعي، يتطلب تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية زيادة النفقات العامة. هذا يشمل أيضًا توسيع نطاق الخدمات الحكومية لتشمل فئات أكبر من السكان وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ؛(Stanley Fischer, 2002 , p68)
- يواجه التغير المناخي والتحديات البيئية تحديات جديدة تتطلب استجابة حكومية فعّالة، مما يتطلب زيادة الاستثمار في البنية التحتية البيئية وتطبيق التشريعات والبرامج البيئية (Contantinos Alexiou, 2009,p2,).

3.2.1 السياسة المالية

إن مضمون السياسة المالية يتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية للحكومة أو الهيئة المسؤولة عن السياسات الاقتصادية.

1.3.2.1 تعريف السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة ، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ " السياسة المالية " إلى كلمة فرنسية قديمة FISC و تعني حافظة النقود أو الخزانة، و مع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف و المهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها و على الأخص في المجالات الاقتصادية، حيث نلمس اليوم وزنا متزايدا للاقتصاد العام في مقابل الاقتصاد الخاص ، و من هذا التطور ، فإنه يمكن تعريف السياسة المالية بأنها السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد

العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية و الإدارية . وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، و كذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية. (حمدي عبد العظيم، 2007 ص199).

كما يمكن تعريفها على أنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار الغير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القوميين ومستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية .

ومنه السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها وموازنتها العامة و ذلك بهدف إنتاج أثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ. و بالتالي فان السياسة المالية تمس استخدام الدولة لإيراداتها و نفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد و في حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها و نموها الاقتصادي .

2.3.2.1 تطور السياسة المالية

تؤدي الدولة دورا ماليا يختلف حسب العصور، و ينعكس و يؤثر هذا الدور على السياسة المالية، فعندما يبرز دور الدولة و يكون فعالا، يبدو دور السياسة المالية ظاهرا و واضحا، و عندما تغيب الدولة و يغيب دورها كسلطة منظمة، يغيب بالتالي دور السياسة المالية فيها و يبدو باهتا، خلاصة القول أن السياسة المالية إنما هي مرآة لدور الدولة المالي و تدخلها في شؤون المجتمع في أي عصر من العصور (احمد زهير شامية خالد خطيب، 1997 ،ص42).

في ظل التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الحالية، أصبح دور الدولة ضرورة ملحة و لا غنى عنه في أي وقت من الأوقات للقيام بدورها المالي في المجتمع ، ومن ثم أصبح دورها ظاهرا في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

3.3.2.1 أدوات السياسة المالية

أدوات السياسة المالية هي الوسائل والتدابير التي تستخدمها الحكومات للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة الشؤون المالية للدولة. وتشمل هذه الأدوات:

أ- السياسة الضريبية: و تشمل مايلي:(هشام مصطفى جمل، 2006 ص 189).

- زيادة أو تخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات؛

- تحديد الاستثمارات والأنشطة المعفاة من الضرائب؛

- توجيه الضرائب نحو القطاعات الاقتصادية المرغوب في تعزيزها.

ب- السياسة الإنفاقية: و تشمل مايلي:

- زيادة أو تقليص الإنفاق العام في الميزانية الحكومية؛

- توجيه الإنفاق لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة، مثل الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية.

ج- السياسة النقدية: تتعلق بإدارة العرض النقدي وسعر الفائدة من خلال سياسات البنك المركزي؛ وتشمل رفع أو خفض أسعار الفائدة لتنظيم التوجيه التمويلي وتحفيز النشاط الاقتصادي (**فلح حسين خلف**، 2002، ص 23).

د- سياسة الديون العامة: تتعلق بإدارة الديون الحكومية واستخدامها كأداة لتمويل الإنفاق العام ، وتشمل إصدار السندات الحكومية وإعادة هيكلة الديون واستدانة الخارج.

ت- سياسة الحوكمة المالية: تتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون المالية للدولة؛ كما تهدف إلى الحد من الفساد المالي وتعزيز النزاهة في استخدام الموارد المالية العامة.

ث-سياسة التنمية الاقتصادية المحلية: تتضمن توجيه الإنفاق العام لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية الصناعات المحلية في مناطق معينة ،كما تهدف إلى تعزيز التوازن الاقتصادي وتقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق.

هـ-سياسة تحفيز الاستثمار: تتضمن توفير المزايا والحوافز للشركات والمستثمرين لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وتهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

و- سياسة التجارة الخارجية: تتعلق بتنظيم وتوجيه النشاط التجاري بين الدول ، و تشمل تطبيق الرسوم الجمركية والتفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة لتحقيق المزيد من الفرص التجارية وتعزيز النمو الاقتصادي (**احمد جامع، مكتبة سيد عبد الله وهبة سنة 1965**).

3.1 مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته

النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة في القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. وهو عملية تعكس تحسنًا في مستوى العيش وتقدم الاقتصاد ، وسنعرض في هذا الجزء أهم الجوانب الأساسية للنمو الاقتصادي.

1.3.1 مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته

النمو الاقتصادي هو مفهوم يشير إلى زيادة في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة.

1.1.3.1 مفهوم النمو الاقتصادي

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي ابتداء من النظرية الكلاسيكية واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدول، سواء كانت متقدمة أو متخلفة إلى غاية تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التحقيق أقصى معدلات الأرباح وبالتالي تراكم رؤوس الأموال.

قد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

- تعريف جون أرو: النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (عبد الرزاق فارس، 1997 ص 52).

- تعريف جون ريفوار: "هو الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج ". (محمود حسين الوادي سنة 2000 ص95). كما يعرفه على انه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحققه زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (محمد بن مريم .عبد القادر فداوي .2013، ص 20).

- تعريف الاقتصادي سيمون كوزنتس KUZNETS . S :يعتبر أن النمو الاقتصادي على أنه أساس ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على انه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (محمد ديويدار,1985 ص2). كما يعرفه أيضا على أنه الزيادة في سلم متاحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور في التكنولوجيا (زينب حسين عوض لله ، سنة 1994 ص 70).

ومنه نستنتج تعريفا شاملا للنمو الاقتصادي، حيث بالرغم من تعدد وجهات النظر اتفق معظم المفكرين على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي ويتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية: (بهاء الدين طويل، 2016، ص 54).

- أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني يجب أن يفوق معدل نمو السكان، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذا يتعين على الدولة التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، أي أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الدخل الوطني - معدل النمو السكاني

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست نقدية فقط بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي وبالتالي الزيادة في المؤشر العام في الأسعار (التضخم)، أي أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست مؤقتة بزوال أسبابها بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا.

1.3.1.3 خصائص النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي العديد من الخصائص، نذكر من بينها:

أ - زيادة الناتج المحلي الإجمالي: (حمد بن محمد آل شيخ، 2002 ص 52)

- هو المقياس الرئيسي للنمو الاقتصادي، ويعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة؛
- يقاس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة؛
- تُستخدم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية لقياس معدل النمو الاقتصادي.

ب- زيادة الدخل الفردي: (دحماني محمد ادريوش .ناصور عبد القادر. سنة 2012، ص 56).

- يدل على تحسن مستوى معيشة الأفراد في الدولة ؛
- ينعكس ذلك على ارتفاع مستوى الإنفاق والاستهلاك ؛
- يقاس الدخل الفردي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

ج - زيادة فرص العمل: (أحمد سلامي، 2015 ص 52).

- من أهم خصائص النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة ؛
- يساهم زيادة فرص العمل في تحسين مستوى معيشة الأفراد وتقليل الفقر.

ت- تحسين البنية التحتية: (خليل علي ، سليمان اللوزي، 2000 ص124)

- يعدّ من أهم عوامل دعم النمو الاقتصادي، حيث يُساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمارات؛
- تشمل البنية التحتية الطرق والمواصلات والطاقة والاتصالات.

1 - التقدم التكنولوجي: (gaurav akrani,thepeacocl,wisenan,aypothesis ;expenditeure 2011)

- يعد من أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث يُساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات ؛

- يشمل التقدم التكنولوجي الابتكارات في مجال الصناعة والزراعة والخدمات

2 - الاستقرار السياسي:

- يعدّ من أهم الشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يُشجع على الاستثمار ويُعزز الثقة في الاقتصاد ؛

- يساهم الاستقرار السياسي في خلق بيئة مناسبة للأعمال التجارية.

3 - الانفتاح على التجارة الخارجية:

- يُساهم في زيادة حجم الصادرات والواردات، مما يُعزز النمو الاقتصادي؛

- يتيح الانفتاح على التجارة الخارجية الوصول إلى أسواق جديدة والحصول على التكنولوجيا الحديثة.

4 - التوزيع العادل للدخل:

- يعدّ من أهم خصائص النمو الاقتصادي المستدام، حيث يُساهم في تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع؛
- يُمكن تحقيق توزيع عادل للدخل من خلال سياسات حكومية مثل الضرائب والبرامج الاجتماعية.

و-الحفاظ على البيئة:

- يُعدّ من أهم الشروط اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
- تُساهم حماية البيئة في تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

هـ-الاستثمار في رأس المال البشري:

- يُعدّ من أهم عوامل النمو الاقتصادي، حيث يُساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات؛
- يشمل الاستثمار في رأس المال البشري التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

2.3.1 محددات ونظريات النمو الاقتصادي

تشير محددات ونظريات النمو الاقتصادي إلى العوامل التي تؤثر على معدل واتجاه النمو الاقتصادي للدول والمناطق. هذه المحددات والنظريات تساعد في فهم كيفية تحقيق الاقتصاديات لنمو مستدام وزيادة الإنتاجية.

1.2.3.1 محددات النمو الاقتصادي

وجد العديد من العوامل التي يؤدي تركيبها في نسب عقلانية مختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي و عند وضعها في شكل مجمعات يمكن حصرها أساسا في العمل، تراكم رأس المال والتقدم التقني (زكاري محمد، 2013 ص 80).

أ- العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل و المتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال (بودخدخ .كريم ، سنة 2009ص 67).

ب- تراكم رأس المال: يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى و ينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى و درجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي (محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف ،2000 ، ص51 .ص55).

ج - التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تغير معتبر و مناسب في معاملات الإنتاج لأنه مدعو لتحسين و تطوير الأداء الاقتصادي. كما يمكن تعريفه على أنه" السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان".

2.2.3.1 نظريات النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا الجزء لأهم النظريات المفسرة و المحددة للنمو الاقتصادي Solow .R, M .Accontrlbutlontothetheoryofeconomicgvol 70)..

أ - نظرية النمو الكلاسيكية: تُركز على دور السوق الحر في تحقيق النمو الاقتصادي و ترى أن تدخل الحكومة في الاقتصاد يجب أن يكون محدودًا وتُؤكد على أهمية تراكم رأس المال والعمل في تحقيق النمو.

ب -نظرية النمو النيوكلاسيكية: تُركز على دور التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي وترى أن رأس المال البشري (التعليم والمهارات) يلعب دورًا مهمًا في النمو و تُؤكد على أهمية الابتكار والإبداع في تحقيق النمو.

ت -نظرية النمو الكينزية: تركز على دور الحكومة في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام وترى أن السوق الحر قد لا يكون قادرًا على تحقيق التوظيف الكامل وتُؤكد على أهمية الطلب الكلي في تحقيق النمو.

ث -نظرية النمو الجديدة (الداخلية): تركز على دور العوامل الداخلية مثل الابتكار والإبداع في تحقيق النمو الاقتصادي و ترى أن رأس المال البشري (التعليم والمهارات) يلعب دورًا مهمًا في النمو وتُؤكد على أهمية المؤسسات والقوانين في تحقيق النمو.

ج -نظرية النمو المستدام: تُركز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وترى أن حماية البيئة ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي وتُؤكد على أهمية العدالة الاجتماعية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

3.3.1 تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يعتبر موضوعًا مهمًا في السياسات الاقتصادية، حيث يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد بشكل عام.

1.3.3.1 هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يشير إلى العلاقة بين نمط الإنفاق الحكومي وتأثيره على النمو الاقتصادي. يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق على الاستثمار، والإنفاق على الخدمات (أحمد حسين الهيتي، المجلد 4 العدد 8سنة 2012).

أ-الإنفاق الاستهلاكي

يشمل الإنفاق الاستهلاكي النفقات التي تتعلق بتوفير الخدمات العامة والضمانات الاجتماعية للمواطنين. يشمل ذلك الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي. يعتبر الإنفاق الاستهلاكي ضروري لتلبية احتياجات المواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

ب- الإنفاق على الاستثمار

يتعلق الإنفاق على الاستثمار بتمويل المشاريع التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات الاقتصادية للبلد. يشمل ذلك الاستثمار في الطرق والجسور والمطارات والموانئ والمشاريع الصناعية والتكنولوجية. يساهم الإنفاق على الاستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص عمل جديدة وتحسين الإنتاجية.

ج- الإنفاق على الخدمات

يشمل الإنفاق على الخدمات العامة تكاليف تشغيل الحكومة وتوفير الخدمات الأساسية مثل الإدارة العامة والقوى العاملة والشرطة والقضاء والدبلوماسية والدفاع. يهدف الإنفاق على الخدمات إلى توفير البنية التحتية اللازمة لضمان سلامة المجتمع واستقراره.

تأثير هيكل الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك: (مدحت قريشي، 2007 ص ص 56 -58).

- توجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات الأثر الاقتصادي العالي، مثل البنية التحتية والتكنولوجيا والابتكار؛
- الكفاءة في استخدام الموارد وتنفيذ البرامج الحكومية؛
- تأثير الإنفاق على الاستثمار والإنتاجية والابتكار؛
- الاستدامة المالية للإنفاق العام وتأثيره على الميزانية العامة للدولة ؛

بالإضافة إلى هيكل الإنفاق العام، هناك عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام. من بين هذه العوامل: (صواليلي صدر الدين، 2005 ص 33).

أ- السياسات الاقتصادية

تشمل السياسات النقدية والمالية والتجارية والضريبية التي تتبعها الحكومة. إذا تم تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة، مثل سياسات تشجيع الاستثمار وتعزيز المنافسة وتوفير بيئة أعمال جاذبة، فإن ذلك يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي.

ب الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير

يعتبر التعليم والبحث والتطوير أساسيين للتحسين التكنولوجي والابتكار في الاقتصاد. إذا قامت الحكومة بتوجيه الاستثمار نحو تعزيز قدرات البحث والتطوير وتحسين جودة التعليم، فمن الممكن أن يكون لذلك تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

ت -الاستقرار السياسي والقانوني

يعتبر الاستقرار السياسي والقانوني عاملاً هامًا لجذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي. إذا كان هناك استقرار سياسي وقانوني في البلد، فمن المرجح أن يشعر المستثمرون بالثقة والأمان، مما يشجعهم على زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة.

ث -التكامل في الاقتصاد العالمي

تعتمد العديد من الاقتصاديات على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للنمو الاقتصادي. إذا تم تعزيز التكامل الاقتصادي مع الأسواق العالمية عبر اتفاقيات التجارة الحرة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فقد يكون لذلك تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

ج -التوزيع العادل للثروة:

إذا تم تحقيق توزيع عادل للثروة وفرص الوصول إلى الموارد والخدمات، فمن الممكن أن يكون لذلك تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. إذا كان هناك تفاوت كبير في التوزيع وانعدام فرص المشاركة العادلة في النمو الاقتصادي، فقد يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

2.3.3.1 علاقة السياسة المالية بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي

تتعلق العلاقة بين السياسة المالية والإنفاق العام والنمو الاقتصادي بطرق عدة. إليكم بعض النقاط المهمة: (محمد ثابت الهاشمي، 2007 ص103).

أ- تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

يعتبر الإنفاق العام واحدًا من العوامل التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي. عندما تزيد الحكومة من الإنفاق في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والبحث والتطوير، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو.

ب- تمويل الإنفاق العام

تتعلق السياسة المالية بكيفية تمويل الإنفاق العام. إذا اضطرت الحكومة إلى زيادة الإنفاق العام دون توفير التمويل الملائم، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الدين العام وارتفاع معدلات الفائدة، مما يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي ويضغط على النمو. وعلى العكس من ذلك، إذا تم تمويل الإنفاق العام بطرق فعالة ومستدامة، مثل زيادة الإيرادات الضريبية أو تحسين إدارة الدين العام، فقد يساهم ذلك في دعم النمو الاقتصادي.

ت- تأثير السياسة المالية على الاستثمار والإنفاق الخاص

يمكن أن تؤثر السياسة المالية على الاستثمار والإنفاق الخاص من خلال مجموعة من الآليات، مثل تغيير معدلات الفائدة والسياسات الضريبية. إذا قامت الحكومة بتنفيذ سياسة مالية تشجع الاستثمار وتخفض تكلفة الاقتراض، فقد يحفز ذلك الشركات والأفراد على زيادة الاستثمار والإنفاق، مما ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي.

ث- التوازن بين الإنفاق والعجز المالي

يجب على الحكومة تحقيق التوازن بين الإنفاق العام والعجز المالي. وإذا كان العجز المالي مرتفعا للغاية وغير مستدام، فقد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ومن الضروري أن تتبنى الحكومة سياسات مالية حكيمة تهدف إلى تحقيق التوازن المالي والحفاظ على استدامة الدين العام.

ج-التأثير الضريبي

تلعب السياسة المالية دورًا مهمًا في تحديد هيكل الضرائب ومستوياتها. يمكن أن تؤثر السياسات الضريبية على حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، قد يؤدي خفض الضرائب على الشركات والأفراد إلى زيادة الإنفاق الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن زيادة الضرائب قد تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للأفراد والشركات، وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي.

ح- التوجيه الاقتصادي

تستخدم الحكومات السياسة المالية لتوجيه الاقتصاد نحو أهداف محددة. على سبيل المثال، يمكن للحكومة زيادة الإنفاق العام في القطاعات التي تعتبر استراتيجية وتشجيع الابتكار والتنمية الاقتصادية. فعندما يتم توجيه الإنفاق العام بذكاء، فإنه يمكن أن يساهم في تعزيز القدرة التنافسية، وتطوير الصناعات الحديثة، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل.

خ- التأثير على التوزيع الداخلي

يمكن أن تؤثر السياسة المالية والإنفاق العام على التوزيع الداخلي في المجتمع. على سبيل المثال، إذا تم توجيه الإنفاق العام نحو تحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة أو تعزيز الخدمات الاجتماعية، فإن ذلك قد يساهم في تقليص الفجوة الاقتصادية وتحسين التوزيع الداخلي. وبالتالي، فإنه يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن.

3.3.3.1 نموذج LM_IS في المدى القصير والمدى الطويل

أ_نموذج LM _ IS في المدى القصير

يرتكز نموذج LM _ IS على المعادلتين التاليتين: (عمر صخري، 2008 ،ص 257).

$$Y=C+I+G \dots \dots \dots (IS)$$

$$M/P-L(r,Y) \dots \dots \dots (LM)$$

إن التوازن الكلي في كل من سوقي الإنتاج و السوق النقدي يتحقق عند تقاطع كل من المنحنيين IS و 1 من خلال ذلك سعر الفائدة التوازن و حجم الدخل التوازن في نقطة توازنية وحيدة. (عدة أسماء2015-2016 ، ص 115).

الشكل رقم 01/01 : التوازن من خلال نموذج **LM_IS**

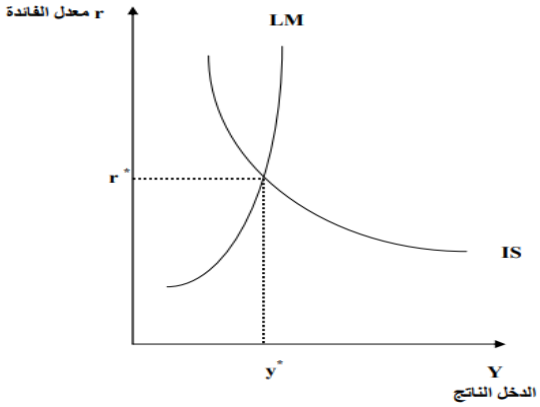

Source: Lbid: p329

والهدف من خلال دراسة التوازن في نموذج (LM _ IS) هو دراسة وتحليل مختلف التغيرات التي تحدث على المدى القصير، والتي يمكن من خلالها دراسة أثر التوسع في سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

أ_ 2 _أثر الزيادة في الإنفاق العام على منحنى (**IS**)والتوازن في المدى القصير

إن زيادة الإنفاق العام بمقدار (ΔG) تؤدي من خلال آلية المضاعفة إلى زيادة حجم الناتج والدخل، وهذا يعني انزياح منحنى (IS) نحو اليمين، وبالتالي توازن الاقتصاد في المدى القصير. ينتقل من النقطة أ إلى النقطة ب : مع ارتفاع سعر الفائدة من 1r إلى 2r لاحظ أنه بسبب ارتفاع الدخل من 1Y إلى 2Y، كما هو مذكور في نظرية تفضيل السيولة، زيادة في الطلب على المال 2 للغرض المعاملات تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة

الشكل رقم 01/02 : أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج **LM_IS**

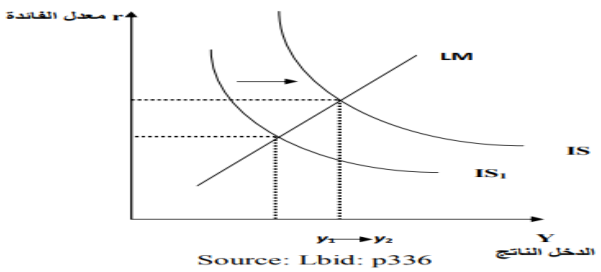

Source: Lbid: p336

ب- على المدى الطويل

يؤدي الانتقال من المدى القصير، حيث تكون الأسعار مستقرة، إلى المدى الطويل، حيث تتغير الأسعار، إلى تغير نقطة توازن الاقتصاد، حيث أن انخفاض مستوى الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وبالتالي نقل نقطة توازن الاقتصاد إلى مستوى جديد عند مستوى منخفض للأسعار وعند المستوى الطبيعي للإنتاج. (Y) يوضح لنا هذا كيف أن منحنى (LM) هو الذي يتأثر على المدى الطويل بالتغيرات في مستويات الأسعار صعودًا أو هبوطًا، وبالتالي فهو يحدد مستوى التوازن الجديد للاقتصاد) بريش السعيد،2007 ،ص 207).

الشكل رقم 01/03: التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل

1 - نموذج(IS-LM)

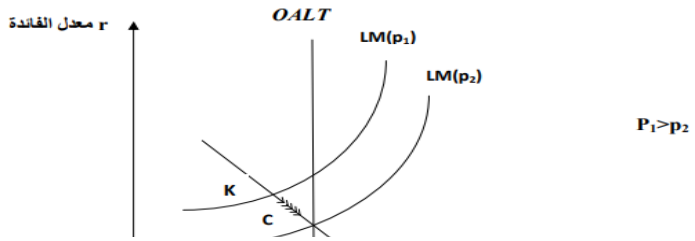

Source : Lbid : p348

2 - نموذج الطلب والعرض الكلي

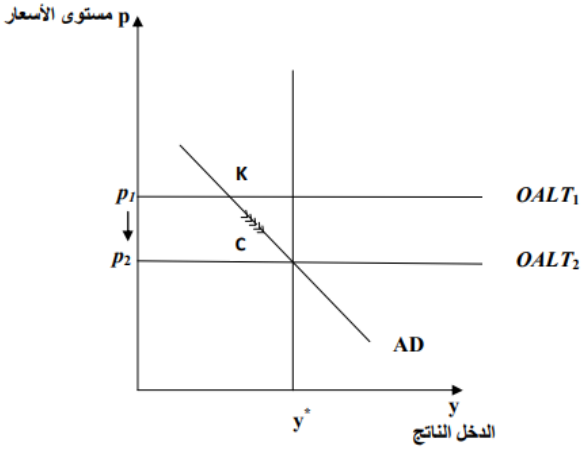

Source: Lbid: p348

وفي الأخير يظهر نموذج (IS _ LM) أن الإنفاق العام يؤثر على مستوى الناتج من خلال التأثير على الطلب الكلي و حالة التوازن على المدى الطويل و القصير.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل للإطار النظري للإنفاق العام و النمو الاقتصادي، يحيث تم التعرف أولا على مبادئ ومفاهيم أساسية للإنفاق العام باعتباره أحد الأدوات المهمة في سياسة المالية العامة.

و عند تحليل الىنمو الاقتصادي ، تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية له، واخذ نظرة عامة حول باقي المتغيرات التي ترتبط به ولو بشكل نسبي مهما اختلفت الأنظار في نماذجه ونظرياته وطرق قياسه ، ومدى تأثيره على الإنفاق من خلال تأثير مكونات هذا الناتج حيث يتحدد بالعوامل مادية وهي تشكل مقدرة مالية أو تكوين رأس المال وعوامل اقتصادية متمثلة في الطلب الكلي حيث يتأثران العاملين سواء تأثير مباشر أو غير مباشر ومباشر من خلال تحويل الإنفاق إلى رأس مال منتج أما غير مباشر من خلال تأثير على إنتاج الأعوان الاقتصاديين وعلى مستوى العام الأسعار.وكذلك من خلال البنية التحتية وبتالي تمويل الإنفاق عن طريق الإصدار يؤدي إلى نتائج حسنة على النمو.

الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2022

تمهيد

بعد الدراسة النظرية التي تناولت موضوع الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي، سنتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي للبحث. سنقوم بدراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العام، والنمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2022. بعد تقديم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة، سنحاول تطبيق الدراسة القياسية على بيانات الاقتصاد الجزائري، باعتباره نموذجًا ديناميكيًا ملائمًا في أبحاث القياس الاقتصادي الحديثة. سنعتمد على المعايير الاقتصادية المستمدة من النظريات الاقتصادية، التي تشمل إشارة وحجم مقدرات المعالم، والمعايير الإحصائية لاختبار مدى الثقة في التقديرات، ومعايير القياس الاقتصادي.

سنستخدم برنامج EVIEWS 12 لتنفيذ هذه الدراسة. تنوعت الأساليب الحديثة في تقدير نماذج الانحدار، ويعتبر نموذج التكامل المشترك من أكثر النماذج تطبيقًا في هذا المجال، منذ بروزه في الثمانينات. يعتمد هذا الأسلوب على استخدام المناهج الرياضية لتشكيل النموذج وصياغة العلاقات السببية بين المتغيرات. يتضح هذا من خلال تطور أسلوب التكامل المشترك، الذي يتضمن نموذج تصحيح الخطأ لتوضيح اتجاه متغيرات الدراسة على المدى الطويل بناءً على تغيراتها في المدى القصير.

1.2 الدراسات التجريبية السابقة

دراسات النمذجة القياسية لأثر الانفاقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر قد تم تنفيذها على مدى السنوات العديدة الماضية. وتتنوع هذه الدراسات في المناهج المستخدمة المتغيرات المدروسة، لكنها تسعى جميعًا إلى فهم كيفية تأثير السياسات العامة والاتفاقيات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لذا سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى عرض مختلف الدراسات السابقة مع استعراض النتائج التي تحصلت عليها هذه الدراسات، حيث سنقوم بتقسيم هذه الأدبيات بحسب التسلسل الزمني التي أجريت بها الدراسات.

- دراسة(بودخدخ كريم 2010):

حول "اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009 ،")، استهدفت الدراسة بتفصيل الجوانب النظرية لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر وطبيعة التأثير في حالة الجزائر في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)وأثرهما على النمو الاقتصادي حيث توصل الباحث إلى العديد من النتائج. إذ أدت هذه البرامج إلى زيادة الطلب الكلي، بالرغم من مساهمتها في عودة الانتعاش للنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن مساهمتها في النمو كانت محدودة مقارنة بما أنفق من موارد و أن هذا النمو أقتصر على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

- دراسة (روشو و راتول، 2014):

تحت عنوان أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 و التي ابرز فيها مدى تأثير هذه السياسة على المؤشرات الاقتصادية كالبطالة و التضخم و ميزان المدفوعات و توصلت النتائج إلى أن سياسة الإنفاق العام استعملت كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية غير أن النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001 -2014 غير مستقر و غير دائم .

- دراسة (بن عزة محمد 2014):

حول "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف" دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، استهدفت الدراسة تحليل وقياس دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2013 ،) باستخدام نموذج الانحدار الخطي الذاتي VAR ،توصلت الدراسة إلى حدوث صدمة في الإنفاق العام ب 1 %خلال السنة الأولى سيكون لها أثر معنوي إيجابي يقدر ب 0.005801 % وهذا ما يؤكد أن تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي إيجابي لكن ضئيل، وبالتالي لا يتحقق مضاعف الإنفاق العام في الأجل القصير.

- **دراسة (قريجيج، 2018):** تحت عنوان (أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"دراسة قياسية للفترة من 1990-2017) و التي عالج فيها تأثير الإنفاق الحكومي على مستويات النمو الاقتصادي للفترة 1970-2017 و ذلك من خلال ايجاد العلاقة التوازنية بين المتغيرات المدروسة. وأظهر ت النتائج بوجود علاقة طردية موجبة في الأجل القصير بين حجم الإنفاق العمومي و مستويات الناتج . حيث أن زيادة النفقات ب 1 %أدت إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي ب 1.21، %غير أنه في الأجل الطويل أثبت قانون wagner عدم فعاليته، إذ أن ارتفاع مستوى النفقات العمومية ب 1%يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي ب036.2 ، %و هذا راجع إلى غياب استراتيجيات تسيير وتوجيه النفقات العمومية نحو القطاعات المنتجة .

- **دراسة (عواد فاطمة، 2018):**حول أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر1980-2016 ، بحيث قدم الباحث تقييما تحليليا اعتبر أن تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل زيادته واستمراره ز أنه يلعب دورا هاما في الدول النامية و من بينها الجزائر ، إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي و تحقيق النمو حيث يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل ، الاستثمار والاستهلاك. وأظهرت النتائج أن سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و من خلال المحاولة التي قامت بها في مجال قياس اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي تبين انه توجد علاقة ايجابية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و تمكنت من تحديد حجم القطاع الحكومي و تأثيره على النمو الاقتصادي من خلال عدة متغيرات نذكر منها: الإنفاق الاستهلاكي للحكومة ، الإيرادات العمومية ، حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي ، كل هذه المتغيرات تعتبر متغيرات تمثل حجم القطاع الحكومي .

- **دراسة (Ayad, Salah Eddine, & Belmokaddem, 2020)**

Causality between Government Expenditure and Economic Growth in Algeria : Expmosive BEhavoir Tests and Frequency Domain Spectral Causality) : والتي تم فيها التطرق الى العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2017 في المدى القصير والطويل باستخدام المعادلات الست لقانون قرانجر. كما استخدم وا اختبار التكامل المشترك لجوهانسن و اختبار السببية اعتمادا على اسلوب (Candelon - Breitung 2006 .(وأظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، في حين كشف اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي.

3 نتائج الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2022

في هذا الجانب سنعرض نتائج الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2022 بحيث سيتم التطرق إلى دراسة و تحليل أهم اختبارات القياس الاقتصادي من خلال دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية، إزالة حالة عدم الاستقرار من السلاسل الزمنية، اختبار علاقة المدى الطويل وفقا للنموذج التكامل المشترك الذي سنكشف عليه بعد الاختبارات الكيفية و الكمية الأولية ، و في الأخير اختبار جودة النموذج المتنبأ به وتقديم تحليل اقتصادي للنتائج المتحصل عليها.

1.3 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

وفقا للملحق رقم 03/01 نلاحظ أن معظم متغيرات الدراسة تتميز بالتقلب العنيف خلال فترة الدراسة 1995-2022 و بالتالي هي غير متجانسة ، وللتقليل من حدة عدم التجانس تم استخدام اللوغاريتم النيبيري (باعتبار أن كل السلاسل الزمنية الخام موجبة).

وفقا للملحق رقم 03/01 الموضح لمتغيرات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري نلاحظ أن المتغيرات اتسمت جلها بالتجانس.

2.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

في هذا الجزء سيتم عرض الدراسة البيانية (الاختبارات الكيفية)، بحيث سنعتمد دراسة الاستقرارية من خلال الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة اللوغارتمية كلمحة أولية حول كيفية استقرارية هذه السلاسل الزمنية، ثم بعد ذلك التأكد من خلال الاختبارات الكمية.

1.2.3 الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية

بيانات السلاسل الزمنية المراد الكشف عن استقراريتها عبارة عن سلاسل سنوية، ممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2022، مكونة من 28 مشاهدة،

أ. دراسة اتجاه السلاسل الزمنية اللوغارتمية

تقدم الأشكال البيانية التالية تقدم عامة حول خصائص السلاسل الزمنية اللوغارتمية محل الدراسة:

الشكل رقم 02/01: تغيرات قيم السلاسل الزمنية اللوغارتمية

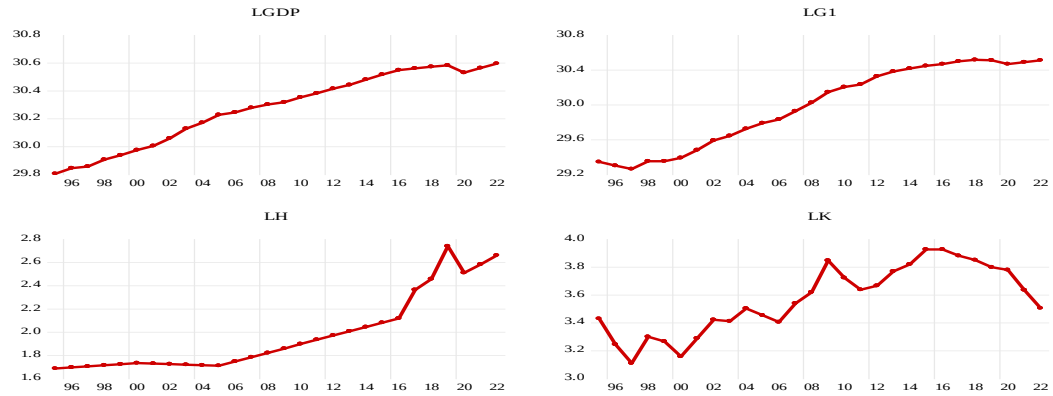

المصدر: مخرجات برنامج EViews.12

وفقا لنتائج الشكل رقم 02/01 نلاحظ أن قيم بيانات السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات اللوغارتمية تتميز بالتذبذب و بالتالي نستنتج بيانيا ان قيم السلاسل الزمنية لا تتميز بالا ستقرارية وبهدف تأكيد نتائج هذا الاختبار الكيفي سنطبق اختبار جذر الوحدة.(اعتماد اختبار PP).

ب. اختبار جذر الوحدة PP للسلاسل اللوغارتمية

للتأكد الكمي من عدم استقرارية السلاسل الزمنية سيتم تطبيق اختبار جذر الوحدة PP و يبرز الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول 02/01: اختبار PP للسلاسل الزمنية اللوغارتمية

المتغيرات I(0)	اختبار جذر الوحدة PP			
	LGDPt	**LG1t**	**LHt**	**LKt**
Intercept القيمة الإحصائية t-statistic القيمة الحرجة critical -v الاحتمال (Prob)	-2.394 -2.976 (0.1525)	-0.835 -2.976 (0.7926)	1.039 -2.976 (0.9958)	-1.238 -2.976 (0.6425)
Trend & intercept القيمة الإحصائية t-statistic القيمة الحرجة critical -v الاحتمال(Prob)	-0.219 -3.587 (0.9890)	-0.750 -3.587 (0.9582)	-1.320 -3.587 (0.8608)	-1.321 -3.587 (0.8606)
None القيمة الإحصائية t-statistic القيمة الحرجة critical -v الاحتمال(Prob)	5.653 -1.953 (1.0000)	3.727 -1.953 (0.9998)	2.615 -1.953 (0.9968)	0.048 -1.953 (0.6896)
القرار	السلاسل غير مستقرة عند المستوى **I(0)**			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews-12

من خلال نتائج الجدول رقم 02/01 المبرز لنتائج اختبار جذر الحدة PP نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية ليست مستقرة عند المستوى باعتبار أن:

- القيمة الإحصائية t-statistic أقل من القيمة الحرجة v– critical ؛
- الاحتمال(Prob) أكبر من 0.05 .

وبالتالي قبول الفرضية H_0 : السلاسل غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية.

2.2.3 التخلص من حالة عدم الاستقرار

للتخلص من عدم استقرارية السلاسل الزمنية التي أبرزتها نتائج الاختبارات الكيفية و الكمية الموضحة سالفا، سنقوم بإتباع الفروق من الدرجة الأولى I(1) أو من الدرجة الثانية I(2)، لتظهر لدينا سلاسل زمنية جديدة $D(X_t)$، حيث: $D(X_t) = X_t - X_{t-1}$.

أ. دراسة اتجاه السلاسل الزمنية عند الفرق الأول I(1)

بعد اشتقاق السلاسل الزمنية الجديدة من السلاسل الأصلية (عند الفرق الأول) $D(X_t) = X_t - X_{t-1}$. فقدت هذه السلاسل مشاهدة واحدة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى لتصبح 27 مشاهدة. بحيث تمثل الأشكال البيانية التالية تغير قيم هذه السلاسل الزمنية المشتقة.

الشكل رقم 02/02: اتجاه السلاسل الزمنية عند الفرق الأول I(1)

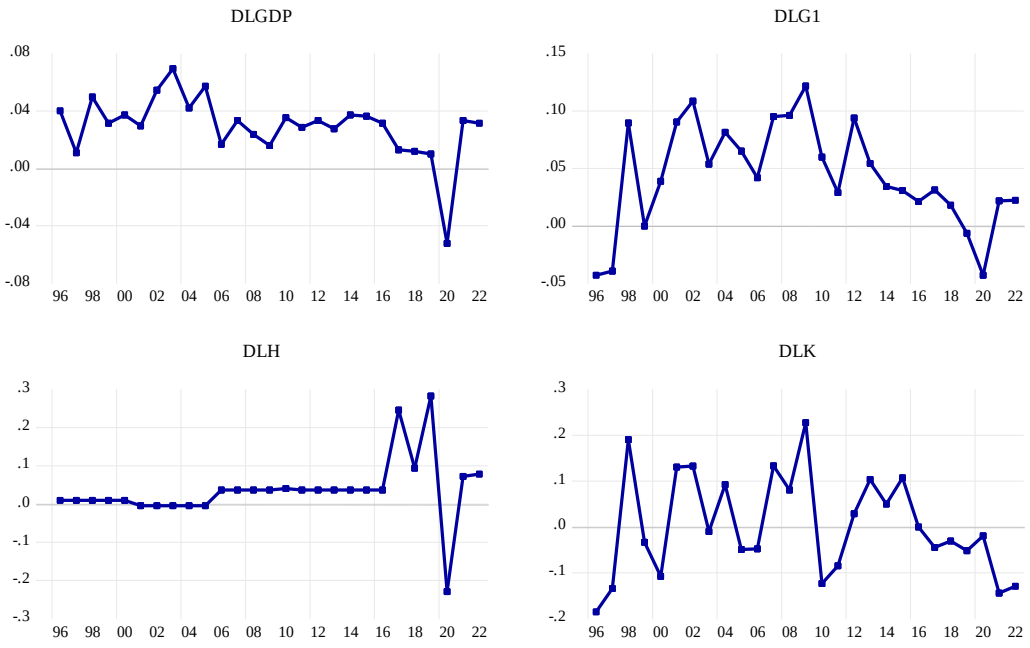

المصدر: مخرجات برنامج EViews.12

بعد اشتقاق السلاسل الزمنية الجديدة من السلاسل الأصلية (عند الفرق الأول) $D(X_t) = X_t - X_{t-1}$. أبرزت نتائج الشكل رقم 02/02 أن السلاسل أخذت شكلا موازيا لمحور الفواصل، و بالتالي فان السلاسل الزمنية المشتقة تتسم مبدئيا بالاستقرار ية. (غياب مشكلة الاتجاه العام). وسنؤكد صحة الاختبار الكيفي باختبار جذر الوحدة PP.

ب. اختبار جذر الوحدة PP للسلاسل الزمنية عند الفرق **الأول** I(1)

الجدول 02/02: اختبار PP للسلاسل الزمنية الجديدة

المتغيرات I(0)	PP			
	DLGDPt	DLG1t	DLHt	DLKt
Intercept القيمة الإحصائية t-statistic القيمة الحرجة critical -v الاحتمال (Prob)	-4.290 -2.991 (0.0003)	-5.745 -2.991 (0.0010)	-3.329 -2.998 (0.0003)	-5.394 -2.991 (0.0214)
Trend & intercept القيمة الإحصائية t-statistic القيمة الحرجة critical -v الاحتمال(Prob)	-5.523 -3.612 (0.0007)	-5.653 -3.612 (0.0057)	-5.125 -3.622 (0.0019)	-3.928 -3.612 (0.0266)
None القيمة الإحصائية t-statistic القيمة الحرجة critical -v الاحتمال(Prob)	-1.728 -1.956 (0.0794)	-4.849 -1.955 (0.0000)	-5.410 -1.956 (0.0000)	-3.150 -1.955 (0.0030)
القرار	مستقرة			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews-12

وفقا على نتائج اختبار PP نلاحظ أن السلاسل الزمنية الجديدة مستقرة عند المستوي عند مستوى معنوية 5%.

3.3 اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جسليس Johansen-Juseliu

سنقدم في هذا الجزء دراسة العلاقة التأثيرية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة الممتدة من 1995-2022 باستخدام نموذج التكامل المشترك Co-integration لـ Johansen-Juseliu

بحيث تم اختيار هذا النموذج للتنبؤ لسبب أن السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة I(1). يعتمد هذا النموذج على اختبارين أساسين اختبار الأثر λ_{Trace} ، و اختبار القيمة الذاتية العظمى λ_{max}.

أ. اختبار الأثر λ_{Trace}

نتائج اختبار الأثر λ_{Trace} ، موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 02/03: اختبار الأثر λ_{Trace}

الاحتمال Prob.	القيمة الحرجة Critical Value0.05	إحصائية الأثر Trace Statistic	القيمة الذاتية Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0157	54.07904	59.36622	0.730132	لا يوجد شعاع * None
0.2444	35.19275	27.93044	0.552013	على الأكثر شعاع واحد At most 1
0.7676	20.26184	8.658678	0.263292	على الأكثر شعاعين At most 2
0.9035	9.164546	1.325146	0.053718	على الأكثر ثلاثة أشعة At most 3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews-12

وفقا للملحق 02/03 و نتائج اختبار الأثر λ_{Trace} يتضح وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%. فبالنسبة للقيمة الذاتية الأولى $\lambda_{Trace\ 1} = 0.730132$: نرفض الفرضية الصفرية $H_0: r \geq 0$، ونقبل الفرضية البديلة $H_1: r > 1$ عند مستوى معنوية 5% (Prob=0.0157<0.05 ، 59.36622 >54.07904).

ب. اختبار القيمة الذاتية العظمى λ_{max}

يوضح الجدول أدناه نتائج **اختبار القيمة الذاتية العظمى** λ_{max}

الجدول رقم 02/04: اختبار القيمة الذاتية العظمى λ_{max}

الاحتمال Prob.	القيمة الحرجة Critical Value0.05	إحصائية λ_{max} Max-Eigen Statistic	القيمة الذاتية Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0210	28.58808	31.43578	0.730132	لا يوجد شعاع * None
0.1256	22.29962	19.27176	0.552013	على الأكثر شعاع واحد At most 1
0.6286	15.89210	7.333532	0.263292	على الأكثر شعاعين At most 2
0.9035	9.164546	1.325146	0.053718	على الأكثر ثلاثة أشعة At most 3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews-12

من خلال الجدول الموضح لنتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى λ_{max} نؤكد أنه توجد علاقة وحيدة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنية 5%.نظرا لأن:

- القيمة الذاتية الأولى $\lambda_{max} = 0.730132$ فيكون القرار رفض الفرضية الصفرية $(H_0: r = 0)$، ونقبل الفرضية البديلة $H_1: r = 1$ ؛
- القيمة الذاتية الثانية λ_{max} =0.552013 نقبل الفرضية الصفرية ($H_0: r = 1$)، التي تثبت وجود علاقة وحيدة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنية 5%.

ت. العلاقة التأثيرية التوازنية طويلة الأجل

- LnH: العنصر البشري أهم وأغلى ما يمتلكه أي بلد من ثروات،وقد أثبتت الدراسات أن المواطنين الأصحاء والمتعلمين والمهرة أكثر إنتاجية وابتكارا، وأنهم يسهمون بدرجة أكبر من غيرهم في تنمية بلدانهم وتطورها. وقد تنبهت الحكومات بالفعل لذلك وشرعت في وضع خطط تولي أهمية قصوى للاستثمار في بناء المواطنين.

- يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، فلن يؤدي هذا العنصر دوره بدون تعلم حيث يسهم الأخير في تراكم رأس المال، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويزداد هذا التقدم التكنولوجي سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل.

- LNK: العنصر المادي: يعتبر واحدا من العوامل التي يعتبرها الاقتصاديون مهمة في عملية الإنتاج، وعادة ما يكون رأس المال المادي عبارة عن ممتلكات ملموسة تساهم في إنتاجية وربحية الشركة أو المؤسسة.

- يساهم رأس المال المادي بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة إنتاجية الشركة ويعتبر مهما بدرجة كبيرة في المؤسسات أو الشركات، إذ إنه يسهم في توفير أساسيات الإنتاج، كما يعمل رأس المال المادي على زيادة ا إنتاجية حيث إنه أصبح وسيلة لإنتاج العديد من السلع، بالإضافة إلى ذلك فإن رأس المال المادي يسهم برفع معدلات التنمية الاقتصادية في الدول والمجتمعات.

يوضح الجدول رقم 03/05 اثر كل من المتغيرات المفسرة المتمثلة في الإنفاق العام LnG1 والعنصر البشري LnH ، و العنصر المادي LnK على المتغير التابع النمو الاقتصادي LnGDP.

الجدول رقم 02/05: نتائج الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل

Cointegrating Eq:	CointEq1
DLGDP(-1)	1.000000
DLG1(-1)	0.191354 **[2.32792]**
DLH(-1)	0.412883 **[8.24112]**
DLK(-1)	-0.094329 **[-2.02403]**
C	-0.053575 **[-10.3324]**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews-12

وفقا للملحق رقم 02/04، و نتائج الجدول 03/05 أدناه الموضح للعلاقة التوازنية طويلة الأجل، تم إثبات أنه يؤثر كل من الإنفاق العام LnG1 و العنصر البشري LnH بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي LnGDP الجزائري في الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية مقبولة (T.Student >1.96)، بحيث تؤدي زيادة LnG1 وLnH بحوالي 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بحوالي 19%، و 41% على التوالي. على عكس متغير العنصر المادي LnK فهو يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي (و هذا راجع إلى خصائص السلاسل الزمنية).

ث. نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة ، يمكننا تقدير نموذج (VECM) من اجل الربط بين السلوكين طويل الأجل وقصير الأجل ، بحيث يعبر VECMعن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل.و معادلة VECM نوضحها كما يلي:

D(DLGDP) = **- 1.03931918533***(DLGDP(-1) + 0.191354299138*DLG1(-1) + 0.41288332013*DLH(-1) - 0.0943289346202*DLK(-1) - 0.0535748243151) + 0.171635605177*D(DLGDP(-1)) + 0.0906896381081*D(DLGDP(-2)) + 0.0508498651814*D(DLG1(-1)) + 0.0835216286542*D(DLG1(-2)) + 0.281209019894*D(DLH(-1)) + 0.14958288023*D(DLH(-2)) - 0.028256765631*D(DLK(-1)) - 0.0472957487389*D(DLK(-2)).

من خلال معادلة VECM نلاحظ أن معامل الإرجاع سالب (1.03-)و ذو معنوية إحصائية ، أي أن عدم التوازن يتم تصحيحه مرة كل سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

ووفقا للملحق رقم 02/04 توصلنا إلى:

R^2=0.79 مما يؤكد أن نسبة تفسير النموذج جيدة أي أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع GDP بـ 79%؛

F_{calcul}=7.47 مما يفسر المعنوية الكلية للنموذج.

4.3 اختبار التوزيع الطبيعي لـ J.B لتأكيد النموذج

نتائج اختبار J.B موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 02/03: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

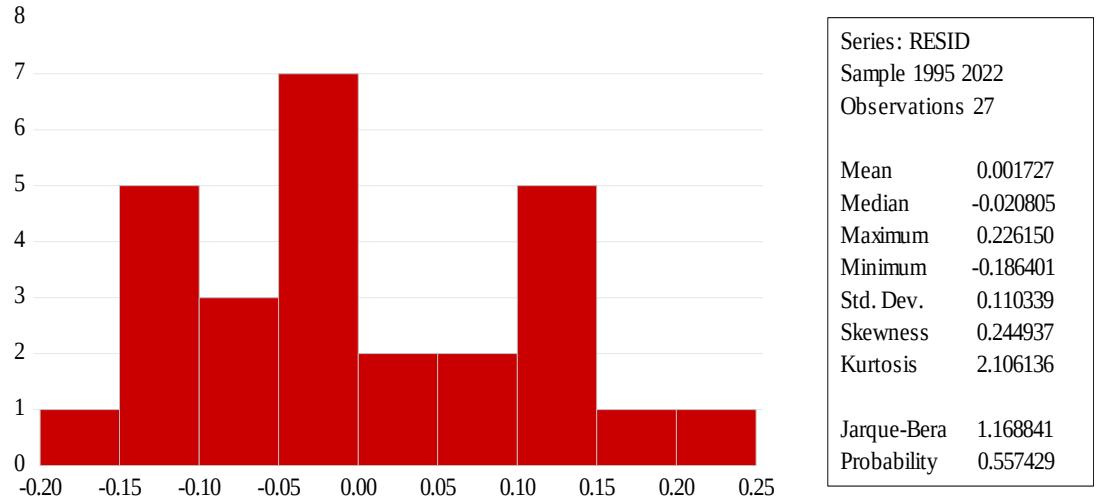

المصدر: مخرجات برنامج EViews.12

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نلاحظ أن إحصائية JB للتوزيع الطبيعي أقل من عتبة 5.99 باحتمال أكبر من 05% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتوزع طبيعيا.

خاتمة الفصل:

من خلال النتائج التطبيقية توصلنا إلى ما يلي:

- انتهجت الجزائر سياسة توسعية في الإنفاق الحكومي لهدف تنفيذ بعض الاستثمارات التي كان من شانها رفع من حجم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي رفع من النشاط الاقتصادي الجزائري عن طريق وضع العديد من البرامج الاقتصادية التي خصصت لها مبالغ ضخمة لهدف تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

- واجهت الجزائر خلال السنوات الأخيرة وبسبب انخفاض محسوس لأسعار البترول أزمات مالية خانقة مما جعلها تتجه نحو إتباع سياسة تقشفية، هذا ما جعل من معدل النمو الاقتصادي يسجل أدنى مستوياته، لهذا على الجزائر البحث عن مصادر أخرى لتمويل الاستثمارات ومساهمة في الإنفاق الحكومي وهذا ما انتهجته الجزائر في السنوات الأخيرة.

- وجود علاقة تكامل مشترك بين حجم الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

- كما توصلنا في هذه الدراسة من خلال نمذجة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال فترة الدراسة الممتدة بين 1995-2022 بالاستعانة ببيانات سلسلة زمنية لمعطيات حول حجم النفقات العامة ومعدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج الإجمالي الحقيقي إلى وجود علاقة قوية بينهما، وكذلك تبين لنا وجود تكامل مشترك بينهما مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

خاتمة عامة

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس اقر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)، واعتمدنا لأجل ذلك على التحليل الوصفي مدعما بأساليب كيفية وكمية لتحديد هذا الأثر، حيث قمنا بتطبيق منهجية التكامل المشتركة لـ Johansen-Juseliu ونموذج تصحيح الخطأ VECM

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

نتائج الجانب النظري:

- التطرق لأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بلإنفاق العام باعتباره مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة ، فهي بذلك تمثل حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وهي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة؛
- تهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى ، وفقا لضوابط من أهمها: ضابط المنفعة العامة، ضابط الاقتصاد في الإنفاق، إحكام الرقابة على النفقات العامة....
- تطرقنا إلى مفهوم السياسة المالية المتمثل أساسا في استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الكلي؛ كما تم التطرق إلى أدواتها و تطورها؛
- تم التطرق إلى عرض المتغير التابع للدراسة في النظرية الاقتصادية و المتمثل في متغير النمو الاقتصادي، بحيث يشير هذا الأخير إلى زيادة في القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة ، و تم عرض كل من خصائصه و محدداته و النظريات المفسرة له.

نتائج الجانب القياسي:

لقد خصصنا الفصل الأخير للجانب القياسي من الدراسة لقياس أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1995-2020)، بحيث اعتمدنا لذلك منهجية التكامل المشترك لـ Johansen-Juseliu، ونموذج تصحيح الخطأ VECM، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

-تم تحليل اتجاه السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة فوجدناها غير مستقرة عند المستوى، وبعد إدخال الفروقات من الدرجة الأولى، تم استخدام اختبار PP ، وجدنا جميع السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات محل الدراسة قد استقرت من الدرجة الأولى؛

- وفقا لاختبار "JJ" و بالاعتماد على اختبار "الأثر" λ_{Trace} ؛ و اختبار القيمة العظمى، تبين وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5%،

- أكدت النتائج أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة؛ وبالتالي إثبات صحة فرضية الدراسة؛

- توصلت نتائج (VECM) إلى وجود تصحيح خطأ في المدى القصير معامل الإرجاع سالب (1.03-)و ذو معنوية إحصائية.

- توصلت اختبارات جودة النموذج إلى أن بواقي النموذج عبارة عن تشويش أبيض يخضع لتوزيع طبيعي.

ويمكن تقديم مجموعة من اقتراحات يراها الباحثين مناسبة تتمثل في:

- العمل على توجيهي الإنفاق الحكومي على القطاعات المنتجة؛
- تنمية و دعم القطاع الخاص، وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات لرفع من معدل النمو الاقتصادي؛
- تطوير وتنشيط آليات و إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني يكون له آثار إيجابية على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تحسين النمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

- احمد جامع –**علم مالية عامة**, مكتبة سيد عبد الله وهبة, سنة 1965
- احمد جامع،**علم المالية العامة،ج1**، دار النهضة العربية،بيروت، 1975
- احمد زهير شامية خالد خطيب , **مالية عامة** .دار زهران لنشر وتوزيع، 1997 .
- بريش السعيد، **الاقتصاد الكمي نظريات نماذج وتمارين محلولة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007 .
- حامد عبد المجيد دراز، **"مبادئ المالية العامة"**، الإسكندرية، 2000 .
- حسين مصطفى،**" المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، دار النهضة العربية، الجزائر، 1978 .
- حمدي أحمد العناني ،**" اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق"**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.
- حمدي عبد العظيم .**سياسات مالية ونقدية ,دراسة بين فكر وضعي وإسلامي** .دار جامعة مصر 2007
- خليل علي ، سليمان اللوزي : المالية العامة , دار زهران لنسر وتوزيع ’اردن 2000 .
- رفعت المحجوب،**" المالية العامة"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990 ،.
- زينب حسين عوض لله . **مبادئ المالية عامة** كلية حقوق بجامعتي الإسكندرية وبيروت . سنة 1994 .
- سعيد عبد المولى،**" المالية العامة"**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975 .
- صالح الرويلي،**" اقتصاديات المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978 .
- طارق الحاج،**المالية العامة**،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان، 1999.
- عادل حشيش - مصطفى رشدي، **" مقدمة في الاقتصاد العام) المالية العامة"(**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998 .
- عادل حشيش - مصطفى رشدي، **" مقدمة في الاقتصاد العام) المالية العامة"(**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998 .
- عبد الرزاق فارس : **حكومة والفقراء والإنفاق العام –دراسة لظاهرة عجز موازنة وأثارها إقتصادية في يلدان العربية** ط1. مركز دراسات وحدة عربية .لبنان 1997.
- عبد الكريم بركات- حامد عبد المجيد دراز، **"علم المالية العامة"**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971 .
- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 .

- فلح حسين خلف:**المالية العامة** طبعة أولى علم كتاب حديث جدار لكتاب علمي .أردن
- محمد ثابت الهاشمي **التنمية الاقتصادية في مجتمع معاصر** مكتبة جامعة إسكندرية 2007.
- محمد حسن دخلي **وإشكالية تنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة** ,منشورات حلبي حقيقية طبعة 1 سنة 2009 .
- محمد ديويدار,**دراسات في اقتصاد المالي** ,دار جامعة ,1985 .
- محمد عباس محرزي ،**" اقتصاديات المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
- محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف ,**التنمية الاقتصادية** . دراسات نظرية وتطبيقية جامعة الإسكندارية (2000 .
- محمود حسين الوادي , **المالية عامة ونظام المالي في إسلام** ط 1 دار نشر وتوزيع عمان سنة 2000 .
- مدحت قريشي : **التنمية الإقتصادية** دار وائل لنشر, جامعة البلقاء أردن 2007 .
- نزار سعد الدين العيسى , **مبادئ اقتصاد كلي** ,دار العلمية الدولية دار الثقافة لنشر وتوزيع اردن .طيعة اولى 2001 .
- هشام مصطفى جمل . **دور سياسات المالية في تحقيق تنمية اجتماعية النظام المالي إسلامي والنظام مالي معاصر دراسة تطبيقية** دار فكر جامعي .إسكندرية .
- وليد عبد الحميد عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية .الاقتصادية** ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان ، 2010،.
-
- **المذكرات والأطروحات:**

- أحمد سلامي , **علاقة سببية بين الإنفاق ونمو في الجزائر، أطروحة دكتوراه** جامعة ورقلة 2015 .
- بن موسى ام كلتوم ،**اشكالية عقلانية النفقات العمومية(تطور النفقات العمومية 1980-2009** ، (رسالة ماجستير،جامعة تلمسان،2010/2009 .
- بهاء الدين طويل , **دور سياسة المالية والنقدية في تحقيق نمو اقتصادي** ,أطروحة دكتورة ,تخصص اقتصاد مالي جامعة باتنة 2016.
- بودخدخ .كريم .مذكرة تخرج ماجستير .تخصص نقود ومالية بعنوان **اثر سياسة إنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة** حالة جزائر (2001 2010) سنة 2009.

- رفيق نزاري: **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس** ، الجزائر، المغرب. مذكرة ماستر.
- زكاري محمد, رسالة ماجستر بعنوان **دراسة علاقة بين انفاق عام ونمو اقتصادي في جزائر (1970 2012)** جامعة بومرداس 2013 .
- صلاح الدين كروش ’أطروحة دكتورة في علوم الإقتصادية بعنوان **بحث عن مثلوية متغيرات الإقتصادية الكلي حسب مربغ سحري كالدور** جامعة 1 شلف 2016.
- صواليلي صدر الدين : **نمو وتجارة دولية ,في دول النامية** ,اطروحة دكتورة في علوم إقتصادية جامعة جزائر 2005 .
- عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص إقتصاد دولي، 2015-2016 .
- محمد بن مريم .عبد القادر فداوي . **دراسة علاقة بين نفقات عمومية ونمو سكاني دراسة تحليلية وقياسية على حالة جزائر** (1965 2013) جامعة شلف جزائر.
- مريم شواف، **مذكرة ماستر الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماستر غير منشورة، دراسة تحليلية للفترة 1990-2012 كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي ،2014-2015.

المجلات والملتقيات:

- أحمد بن محمد ال شيخ , **علاقة بين إنفاق ونمو إقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية** "مجلة ملك سعود عدد 14 سعودية 2002 .
- أحمد حسين الهيتي .**دور سياسة نقدية والمالية في نمو إقتصادي** .مجلة جامعة انبار للعلوم الٌاقتصادية وإدارية مجلد الرابع غدد8 سنة 2012
- دحماني محمد ادريوش .ناصور عبد القادر **.مجلة إقتصاد ومناجمنت منسورات كلية اقتصادية وتسير** جامعة تلمسان .عدد 11 سنة 2012.

الكتب باللغة الفرنسية:

- Contantinos Alexiou government spending and economic growth, Journal research, vol 11 (1), 2009,. (www.Fatih.edu.tr/-jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on 24/02/2024
- gaurav akrani ; the peacocl, wisenan ; aypothesis ; wagner law of increasing stat activity publik expenditure 2011
- Solow .R, M A ccontrlbutlon to the theory of economic growth quarterly journal of economic vol 70
- Stanley Fischer et autre , macroéconomie,2éme édition, édition Duand ,paris, 2002 .
- Starley fisher et autre M macroéconomie 2eme . edition duroet paris .2002 .
-

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق 02/01 : الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة الخام

	GDP	G1	H	K
Mean	1.45E+13	1.16E+13	7.700116	36.50794
Median	1.46E+13	1.17E+13	6.301313	35.90896
Maximum	1.94E+13	1.79E+13	15.50646	50.78069
Minimum	8.81E+12	5.12E+12	5.410000	22.44697
Std. Dev.	3.56E+12	4.90E+12	3.013770	8.649240
Skewness	-0.144922	-0.003775	1.375969	0.113318
Kurtosis	1.644660	1.369989	3.559059	1.781175
Jarque-Bera	2.241114	3.099824	9.200001	1.793047
Probability	0.326098	0.212267	0.010052	0.407985
Sum	4.06E+14	3.26E+14	215.6032	1022.222
Sum Sq. Dev.	3.43E+26	6.48E+26	245.2359	2019.853
Observations	28	28	28	28

الملحق 02/02 : الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة بالصيغة اللوغارتمية

	LGDP	LG1	LH	LK
Mean	30.27294	29.98842	1.981440	3.569583
Median	30.31130	30.08560	1.840589	3.580183
Maximum	30.59675	30.51827	2.741257	3.927516
Minimum	29.80670	29.26425	1.688249	3.111156
Std. Dev.	0.260655	0.464996	0.334085	0.243082
Skewness	-0.387904	-0.271779	1.069686	-0.175728
Kurtosis	1.795427	1.491987	2.756405	1.882629
Jarque-Bera	2.395021	2.997817	5.408957	1.600713
Probability	0.301945	0.223374	0.066905	0.449169
Sum	847.6423	839.6757	55.48031	99.94833
Sum Sq. Dev.	1.834403	5.837973	3.013545	1.595401
Observations	28	28	28	28

الملحق 02/03: اختبار الأثر و القيمة الذاتية العظمى

Date: 04/17/24 Time: 22:10
Sample (adjusted): 1999 2022
Included observations: 24 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: DLGDP DLG1 DLH DLK
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.730132	59.36622	54.07904	0.0157
At most 1	0.552013	27.93044	35.19275	0.2444
At most 2	0.263292	8.658678	20.26184	0.7676
At most 3	0.053718	1.325146	9.164546	0.9035

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.730132	31.43578	28.58808	0.0210
At most 1	0.552013	19.27176	22.29962	0.1256
At most 2	0.263292	7.333532	15.89210	0.6286
At most 3	0.053718	1.325146	9.164546	0.9035

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

DLGDP	DLG1	DLH	DLK	C
-98.55717	-18.85934	-40.69261	9.296793	5.280183
79.25377	-30.85544	19.41985	25.91171	-2.079316
59.95344	-24.52633	-9.986762	-9.799503	0.081116
45.43902	27.97655	1.180505	-2.966757	-2.690639

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(DLGDP)	0.010545	-0.003890	-0.004159	0.000445
D(DLG1)	0.008436	-0.007659	0.009057	-0.002144
D(DLH)	0.049659	0.004752	0.013741	0.012937
D(DLK)	-0.019778	-0.059625	0.026769	-0.003079

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 195.4318

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

DLGDP	DLG1	DLH	DLK	C
1.000000	0.191354	0.412883	-0.094329	-0.053575

	(0.08220)	(0.05010)	(0.04660)	(0.00519)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(DLGDP)	-1.039319			
	(0.29883)			
D(DLG1)	-0.831477			
	(0.58566)			
D(DLH)	-4.894267			
	(1.76032)			
D(DLK)	1.949300			
	(2.47810)			

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 205.0677

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

DLGDP	DLG1	DLH	DLK	C
1.000000	0.000000	0.357571	0.044496	-0.044566
		(0.04181)	(0.03572)	(0.00250)
0.000000	1.000000	0.289057	-0.725487	-0.047080
		(0.16686)	(0.14257)	(0.00999)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(DLGDP)	-1.347646	-0.078839		
	(0.36180)	(0.10345)		
D(DLG1)	-1.438488	0.077218		
	(0.70869)	(0.20264)		
D(DLH)	-4.517686	-1.083151		
	(2.25354)	(0.64437)		
D(DLK)	-2.776231	2.212772		
	(2.51417)	(0.71890)		

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 208.7345

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

DLGDP	DLG1	DLH	DLK	C
1.000000	0.000000	0.000000	-0.400148	-0.021081
			(0.14936)	(0.00785)
0.000000	1.000000	0.000000	-1.084934	-0.028096
			(0.20794)	(0.01093)
0.000000	0.000000	1.000000	1.243514	-0.065678
			(0.43155)	(0.02269)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(DLGDP)	-1.596987	0.023164	-0.463134	
	(0.37112)	(0.11586)	(0.12246)	
D(DLG1)	-0.895491	-0.144917	-0.582491	
	(0.71273)	(0.22251)	(0.23517)	
D(DLH)	-3.693869	-1.420166	-2.065714	
	(2.44399)	(0.76300)	(0.80642)	
D(DLK)	-1.171338	1.556227	-0.620417	
	(2.60878)	(0.81445)	(0.86080)	

الملحق 02/04: العلاقة التوازنية طويلة و قصيرة الأجل

Vector Error Correction Estimates
Date: 04/18/24 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1999 2022
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
DLGDP(-1)	1.000000
DLG1(-1)	0.191354 (0.08220) [2.32792]
DLH(-1)	0.412883 (0.05010) [8.24112]
DLK(-1)	-0.094329 (0.04660) [-2.02403]
C	-0.053575 (0.00519) [-10.3324]

Error Correction:	D(DLGDP)	D(DLG1)	D(DLH)	D(DLK)
CointEq1	-1.039319 (0.29883) [-3.47801]	-0.831477 (0.58566) [-1.41972]	-4.894267 (1.76032) [-2.78033]	1.949300 (2.47810) [0.78661]
D(DLGDP(-1))	0.171636 (0.28450) [0.60329]	0.176257 (0.55758) [0.31611]	4.074405 (1.67593) [2.43113]	-0.857815 (2.35930) [-0.36359]
D(DLGDP(-2))	0.090690 (0.24284) [0.37346]	0.591812 (0.47593) [1.24348]	0.570637 (1.43050) [0.39891]	1.527475 (2.01379) [0.75851]
D(DLG1(-1))	0.050850 (0.15870) [0.32042]	0.006988 (0.31102) [0.02247]	0.955356 (0.93484) [1.02194]	1.043891 (1.31603) [0.79321]
D(DLG1(-2))	0.083522 (0.14801) [0.56429]	0.132657 (0.29008) [0.45731]	0.604547 (0.87190) [0.69337]	-0.090283 (1.22742) [-0.07355]
D(DLH(-1))	0.281209 (0.13939) [2.01749]	0.188456 (0.27318) [0.68986]	1.163309 (0.82109) [1.41678]	-0.723376 (1.15590) [-0.62581]
D(DLH(-2))	0.149583 (0.09701) [1.54193]	0.047301 (0.19013) [0.24879]	1.340334 (0.57147) [2.34542]	-0.405180 (0.80448) [-0.50365]
D(DLK(-1))	-0.028257 (0.04317)	-0.154976 (0.08461)	-0.571528 (0.25430)	-0.616904 (0.35799)

	[-0.65457]	[-1.83176]	[-2.24747]	[-1.72325]
D(DLK(-2))	-0.047296	-0.185334	-0.335445	-0.330381
	(0.04453)	(0.08727)	(0.26230)	(0.36925)
	[-1.06219]	[-2.12378]	[-1.27888]	[-0.89474]
R-squared	0.799509	0.665772	0.748936	0.425753
Adj. R-squared	0.692580	0.487516	0.615034	0.119488
Sum sq. resids	0.003310	0.012712	0.114844	0.227595
S.E. equation	0.014854	0.029111	0.087500	0.123179
F-statistic	7.477021	3.734935	5.593202	1.390146
Log likelihood	72.61360	56.46448	30.05224	21.84437
Akaike AIC	-5.301134	-3.955373	-1.754353	-1.070365
Schwarz SC	-4.859364	-3.513603	-1.312583	-0.628594
Mean dependent	-0.000760	-0.002812	0.002858	-0.013315
S.D. dependent	0.026790	0.040665	0.141026	0.131271

Determinant resid covariance (dof adj.)	6.51E-12
Determinant resid covariance	9.94E-13
Log likelihood	195.4318
Akaike information criterion	-12.86932
Schwarz criterion	-10.85681
Number of coefficients	41

Estimation Proc:
==========
EC(B,1) 1 2 DLGDP DLG1 DLH DLK

VAR Model:
==========
D(DLGDP) = A(1,1)*(B(1,1)*DLGDP(-1) + B(1,2)*DLG1(-1) + B(1,3)*DLH(-1) + B(1,4)*DLK(-1) + B(1,5)) + C(1,1)*D(DLGDP(-1)) + C(1,2)*D(DLGDP(-2)) + C(1,3)*D(DLG1(-1)) + C(1,4)*D(DLG1(-2)) + C(1,5)*D(DLH(-1)) + C(1,6)*D(DLH(-2)) + C(1,7)*D(DLK(-1)) + C(1,8)*D(DLK(-2))

D(DLG1) = A(2,1)*(B(1,1)*DLGDP(-1) + B(1,2)*DLG1(-1) + B(1,3)*DLH(-1) + B(1,4)*DLK(-1) + B(1,5)) + C(2,1)*D(DLGDP(-1)) + C(2,2)*D(DLGDP(-2)) + C(2,3)*D(DLG1(-1)) + C(2,4)*D(DLG1(-2)) + C(2,5)*D(DLH(-1)) + C(2,6)*D(DLH(-2)) + C(2,7)*D(DLK(-1)) + C(2,8)*D(DLK(-2))

D(DLH) = A(3,1)*(B(1,1)*DLGDP(-1) + B(1,2)*DLG1(-1) + B(1,3)*DLH(-1) + B(1,4)*DLK(-1) + B(1,5)) + C(3,1)*D(DLGDP(-1)) + C(3,2)*D(DLGDP(-2)) + C(3,3)*D(DLG1(-1)) + C(3,4)*D(DLG1(-2)) + C(3,5)*D(DLH(-1)) + C(3,6)*D(DLH(-2)) + C(3,7)*D(DLK(-1)) + C(3,8)*D(DLK(-2))

D(DLK) = A(4,1)*(B(1,1)*DLGDP(-1) + B(1,2)*DLG1(-1) + B(1,3)*DLH(-1) + B(1,4)*DLK(-1) + B(1,5)) + C(4,1)*D(DLGDP(-1)) + C(4,2)*D(DLGDP(-2)) + C(4,3)*D(DLG1(-1)) + C(4,4)*D(DLG1(-2)) + C(4,5)*D(DLH(-1)) + C(4,6)*D(DLH(-2)) + C(4,7)*D(DLK(-1)) + C(4,8)*D(DLK(-2))

VAR Model - Substituted Coefficients:
==========
D(DLGDP) = - 1.03931918533*(DLGDP(-1) + 0.191354299138*DLG1(-1) + 0.41288332013*DLH(-1) - 0.0943289346202*DLK(-1) - 0.0535748243151) + 0.171635605177*D(DLGDP(-1)) + 0.0906896381081*D(DLGDP(-2)) + 0.0508498651814*D(DLG1(-1)) + 0.0835216286542*D(DLG1(-2)) + 0.281209019894*D(DLH(-1)) + 0.14958288023*D(DLH(-2)) - 0.028256765631*D(DLK(-1)) - 0.0472957487389*D(DLK(-2))

D(DLG1) = - 0.831476760353*(DLGDP(-1) + 0.191354299138*DLG1(-1) + 0.41288332013*DLH(-1) - 0.0943289346202*DLK(-1) - 0.0535748243151) + 0.176256552183*D(DLGDP(-1)) + 0.591811979525*D(DLGDP(-2)) + 0.00698780990405*D(DLG1(-1)) + 0.132656993598*D(DLG1(-2)) + 0.188456280068*D(DLH(-1)) + 0.0473012707299*D(DLH(-2)) - 0.154976342824*D(DLK(-1)) - 0.185334205189*D(DLK(-2))

D(DLH) = - 4.89426720802*(DLGDP(-1) + 0.191354299138*DLG1(-1) + 0.41288332013*DLH(-1) - 0.0943289346202*DLK(-1) - 0.0535748243151) + 4.07440457512*D(DLGDP(-1)) + 0.570636756094*D(DLGDP(-2)) + 0.955356014627*D(DLG1(-1)) + 0.604547186516*D(DLG1(-2)) + 1.16330934756*D(DLH(-1)) + 1.34033370771*D(DLH(-2)) - 0.57152782539*D(DLK(-1)) - 0.335444619063*D(DLK(-2))

D(DLK) = 1.94930018517*(DLGDP(-1) + 0.191354299138*DLG1(-1) + 0.41288332013*DLH(-1) - 0.0943289346202*DLK(-1) - 0.0535748243151) - 0.857814833561*D(DLGDP(-1)) + 1.52747484797*D(DLGDP(-2)) + 1.04389114431*D(DLG1(-1)) - 0.0902830850704*D(DLG1(-2)) - 0.723376206512*D(DLH(-1)) - 0.405179867513*D(DLH(-2)) - 0.616903627063*D(DLK(-1)) - 0.33038117855*D(DLK(-2))